واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

– رؤية استشرافية وإطار مقترح للإصلاح –

د/ بوزيـــان راضية
المركز الجامعي الطارف

الملخص :

تسعى الدراسة الحالية في محاولة البحث عن إشكالية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجـــــزائر، وذلك بهدف الوقوف على نمط ما هو متوفر بالفعل من علاقات بين الطرفين، ورصد بعض معوقات المشاركة الفعالة بينهما، وكذلك اقتراح بعض التصورات لإمكانية التغلب على هذه المعوقات ورسم سبل الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، المؤسسة الاقتصادية، الرؤية الاستشرافية، الإصلاح.

Abstract

The objective of this study is to try to find out the problematic of the relationship between Universities and Economic Institutions in Algeria, in order to identify the model of what is already available from the relationships between both parties, and monitoring some of the obstacles to effect participation between them, and suggest possible approaches to overcome these obstacles and graphic ways to reform.

Key-Words: Partnership, the economic institution, forward-looking vision, the Reformation.

المـــــــــقدمة

مرّت فكرة الجامعة منذ نشأتها وحتى الآن بكثير من التطورات والتغيرات، وذلك بفعل عدة عوامل، بعضها نابع من داخلها كعملية تطور ونمو ذاتي، سواء في وظائفها أو بنيتها التنظيمية، والبعض الآخر بفعل التأثير الخارجي عليها من خلال استجابتها للتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع خارجها. حيث أن أغلب ما يطرح الآن من أنماط للتعليم العالي تنطلق في فلسفتها من ضرورة الترابط مع المجتمع، وذلك من خلال قنوات مشاركة فعالة في أنشطة كافة مؤسساته الإنتاجية والخدمية، ولقد نقلت هذه الشراكة العديد من مؤسسات التعليم العالي من برجها العاجي لكونها أصبحت محطات لخدمة المجتمع .

حدثت معظم هذه التحولات في التصورات *والأهداف* خلال القرن العشرين، وخاصة في النصف الثاني منه، وظهرت بجلاء من خلال النموذج الأمريكي للتعليم العالي، ففي هذا النموذج تزايد بشكل مطرد دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع وتزايدت وتنوعت علاقات الجامعات بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية.
وكان لهذه العلاقات دورها الملموس على الاقتصاد الأمريكي، فبفضل الجامعات حدث انفجار معرفي وخاصة في البيوتكنولوجي وصناعات تكنولوجيا المعلومات،

وأدى ذلك بالمجتمع الأمريكي إلى التحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث تم تصنيف 12 جامعة على أنها جامعات مبدعة، وذلك لجهودها في التنمية الاقتصادية سواء على مستوى مجتمعها المحلى، أو على المستوى الإقليمي لها، ومن هذه الجامعات وآلتي يمكن التعلم من تجربتها في خدمة المجتمع هي:

جدول رقم (01) الجامعات الامريكية الرائدة في خدمة المجتمع

- Gorgia Tech.	- Carnegie- Nellon University.
- Ohio State University.	- Pennsylvania State University.
- Purdue University	- University Of Utah .
- Taxas A & M University.	- Virginia Tech.
- University Of Wisconsin.	- North Carolina State University.

المصدر : من إعداد الباحثة

وكذلك نجد في تجربة ماليزيا الكثير من الدروس ، حيث قادها طموحها لأن تصبح من اكبر الدول الصناعية في آسيا– كما عبرت عن ذلك خطتها "ماليزيا 2020 " إلى تأسيس سياستها في مجال التعليم العالي على الربط بين مؤسسات هذه المرحلة والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، ومن ثم توجه التعليم العالي إلى التأكيد على :[1]

- *المناهج التكنولوجية.*
- *البحث والتطوير.*
- *تأسيس علاقات ومشاركات قوية مع المؤسسات العامة والخاصة.*
- *إتاحة فرصة التعليم التكنولوجي سواء من خلال الدراسات العليا أو برامج التعليم المستمر.*

وببروز هذا الدور الثالث للجامعة أعيد النظر في الدورين التقليديين لها، وهما إنتاج المعرفة " البحث " ونقلها " التعليم "، حيث أصبحت مثل هذه الجامعات تتوجه لأداء هذين الدورين وفق فلسفة اجتماعية تسعى لتلبية حاجات اقتصادية وسياسية وثقافية ويمكن القول بأن هذا التغير في الأدوار قد وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وجعلها تقود التغير وتوجه عملية التنمية، ولعل من أهم نتائج هذه الثورة أنها أدت للتقارب والتداخل بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي، وهذا التقارب والتداخل بين الثقافتين وفر للجامعة السياق الاجتماعي والثقافي الذي ساعد على نشرها للعلم كمنهج وحقائق ومعرفة، ووفر الوعي بالعلم ودوره في الحياة سواء لدى الجمهور العام، أو لدى فئة العلماء والباحثين العاملين في هذه المؤسسات .

أولا : الإشـــــــكالية:

وفرَّ التقارب والتداخل بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع للعديد من الجامعات الغربية ما يطلق عليه برتراند راسل " الحافز للمغامرة أو المخاطرة. وهذا الحافز كما يرى راسل لم يكن متوافرا في المجتمعات الاشتراكية، ولذا ربما تكون جامعاتها ومؤسساتها العلمية قد أنجزت علمياً، ولكنها توجهت بهذا الإنجاز

وجهة غير اجتماعية ، ممَّا انعكس بالسلب على الدور التنموي للجامعات في العديد من هذه الدول.

وخلال مسيرة التعليم الجامعي الجزائري يمكن أن نرصد تبدلاً في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، حيث كان هذا النوع من التعليم في بدايته ولعوامل تعود لظروف نشأته يعدُّ تعليماً للنخبة، وبهدف الإعداد العقلي، ثم بعد سلسلة الإصلاحات (آخرها نظام LMD)، والتعددية السياسية، و اقتصاد السوق وما جاء به من طموحات وتوجهات تنموية جديدة ظهرت الكثير من الدعوات لجعل التعليم العالي يسعى لتضمين المشاركة في التنمية ضمن أهدافه ورسالته، كما أخذ التعليم الجامعي يتمدد جغرافياً داخل مجتمعه، ويمتد اجتماعياً لتوسيع فرص الالتحاق به أمام أبناء مختلف الطبقات، ويتطور نوعيا من خلال التوسع في الدراسات العليا ومراكز البحوث والمعاهد العلمية التقنية، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 36 جامعة و15 مركز جامعي بالإضافة إلى 16 مدرسة وطنية عليا و 05 مدارس عليا للأساتذة وحوالي: 648 مخبرا بالمؤسسات الجامعية الجزائرية...الخ [2]

في ضوء ما طرح من قبل يتضح أن توجه التعليم الجامعي بمختلف أنماطه لخدمة المجتمع أضحى أكبر من أن ننظر إليه اليوم على أنه دور يتساوى أو يتكافأ مع الدورين الآخرين للتعليم الجامعي وهما البحث والتدريس، بل تحولت خدمة المجتمع من كونها دوراً إلى أنها أصبحت موجها من الموجهات الفلسفية الأساسية للتعليم الجامعي. وبالرغم من أهمية ذلك إلا أن شواهد الواقع ونتائج بعض الدراسات، وكذلك خلاصة العديد من المناقشات في الندوات والملتقيات والمؤتمرات المختلفة حول هذه القضية تؤكد جميعها على ضعف أداء الجامعة لدورها في خدمة المجتمع، وان هناك الكثير من العوامل تحد من وجود شراكة حقيقية وفعالة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية .

ضمن هذا الإطار نحاول من خلال هذه الدراسة البحث عن إشكالية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجـــــزائر.

ثانيا : أسئلة الدراسة :

1- ما العوامل وراء تنامي علاقة مؤسسات التعليم الجامعي بالمؤسسات الاجتماعية؟

2- ما مدى فعالية علاقات الجامعات وبعض المؤسسات الاقتصادية في الجـــــزائر؟

3- ما محددات ومعوقات وجود علاقات تشارك بين مؤسسات التعليم الجامعي الجـــــزائري وبعض المؤسسات الاقتصادية في الجـــــزائر؟

ثالثا : مفـــــــاهيم الدراسة :

1.3. مفهـــــــوم التحالف والشراكـــة :

يُعبّر كل من الشراكة Partnership والتحالف Alliance عن مستويين للعلاقة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع، وكل منهما يعطى مدلولا وعمقا لهذه العلاقة. وحسب ما ورد في قاموس أكسفورد، يشير مصطلح الشراكة إلى علاقة بين شركاء، بينما يشير مصطلح التحالف إلى اتحاد أو اتفاق على إقامة علاقة تعاون يتوافر فيها الندية بين الطرفين أصحاب العلاقة.[3]

ولذا قد يصلح استخدام مصطلح التحالف لوصف واقع حال العلاقة التي توجه الجامعات الغربية الآن للارتباط بالمؤسسات الإنتاجية الصناعية منها والتجارية، بينما قد يكون مصطلح الشراكة مناسبا لوصف علاقة الجامعات بالمؤسسات الخدمية.

ويرى De La Garza أن الشراكة Partnership تعد عملية موقوتة ومحددة بمدى زمني قصير وتركز على قضايا آنية وملحة، تتم بغرض حل مشكلات معينة، مثل تلك التي تحتاجها المؤسسات الخدمية، والتي تستغرق دورات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة. بينما يشكل التحالف Alliance نوعا من الارتباط الذي يعبر عن التعاون بين طرفين، ولمدى زمني طويل، ويركز على قضايا مستقبلية يتوقع منها فائدة لطرفي العلاقة معا.[4] ويمكن القول بان تجارب علاقات التحالف والشراكة التي إقامتها كثير من الجامعات الأوربية والأمريكية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى تشير إلى أن علاقات التحالف كانت تدور في الغالب حول الدور البحثي للجامعة، بينما كانت علاقات الشراكة في غالبيتها موجهة لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية ورعاية المشاريع البيئية، أي أقرب لدورها فى خدمة المجتمع.

2.3. مفهـــــــوم الجـــامعة :

يعد المفهوم النابليوني للجامعة أول المفاهيم الحديثة التي قدمت كمحاولة لإبراز الوظيفة الاجتماعية الجامعية. فإلى جانب وظيفتها في التدريس ونشر المعرفة، أعطى هذا المفهوم النابليوني للجامعة أدواراً عدة قوامها: الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي، والانسجام الأيديولوجي بين شتى أفراد المجتمع، وهو ما يتحقق بدوره بقيام الجامعة بتوفير نظام تعليمي وتدريبي موحد، ومن ثم فوظيفة الجامعة الأساسية حسب المفهوم النابليوني هو مد المجتمع بقيادات مدربة مهنياً وثقافياً [5]، وظهر بعد ذلك المفهوم الألماني للجامعة ، والذي جعل هدفه الأسمى البحث العلمي، وجعل الإعداد المهني في المرتبة الثانية من حيث الأهداف[6]. كما سعى هذا النموذج لجعل الهدف من دور الجامعة من خلال القيام بالبحث العلمي هو حل مشكلات المجتمع وتطويره، وظهر هذا بجلاء في نظام جامعة برلين والتي أنشئت عام 1809.

رابعا : الدراسات السابقة :

إنّ قضية العلاقة بين الجامعة والمجتمع كانت موضوع بحث للعديد من الدراسات السابقة، والتي استفادت منها الدراسة الحالية، ونذكر منها البعض وهي:

1) دراسة Boyer, A: وقد أنجزت ببريطانيا عام 1998، وحاولت أن تضع تصورا لتنظيم التعليم الجامعي بعد أن جذب إليه عناصر جديدة من الطلاب ينتمون لأجيال مختلفة ، كما ازدادت علاقاته بالمجتمع خارجه، وخلص Boyer إلى أن التعليم الجامعي عليه الآن أن يسعى لتحقيق الأدوار الآتية: التدريس The Scholarship Of Teaching والاكتشاف The Scholarship Of Discovery والتطبيق The Scholarship Of Application والتكامل The Scholarship Of Integration.[7]

2) تقرير Thomes, N. L. " ما الذي يمكن أن يتعلمه التعليم العالي من الاستماع للمجتمع المحلي"[8] كان هذا التقرير خلاصة لمناقشات دارت بين 100 من رؤساء الجامعات وأساتذة ومديرو مراكز بحوث ..الخ، وعقد هذا اللقاء في تلاهاسى بواسطة المجلس الأمريكي للتعليم (ACE). وكان الهدف من اللقاء تحديد ما ينبغي أن يتم لتطوير مؤسسات التعليم العالي، لتشارك بفاعلية في تنمية المجتمعات المحلية. وخلص المتناقشون إلى عدة توصيات نذكر منها:

- البعد في تعليم الطلاب عن التركيز على التخصص الضيق.
- التحول من تخريج مهنيين إلى تخريج مواطنين منتجين.
- تنمية إحساس الطلاب بالانتماء والالتزام ، وتنمية قدرتهم على استخدام المعرفة .

3) دارسة: أ. بوسعادة رشيد ، أ . بوبكر سمير: " الجامعة المنتجة"[9] وقد أنجزت في تونس سنة 1997، ناقش الباحثان في هذه الدراسة بعض ملامح الجامعة المنتجة، و أهم ما توصل إليه الباحثان: قدرة الجامعة المنتجة على إقامة علاقات شراكة مع المؤسسات الصناعية، من أجل حل مشكلة تمويلها، ولمواجهة تزايد الالتحاق عليها، كما أن هذه الشراكة تعيد التوازن في عملية إعداد الخريج بحيث يتناسب ومستوى الجودة التي يتطلبها سوق العمل.

خامسا : الجـــامعة " تطور الهيكل و المسار":

يكتشف المتتبع لمسار التعليم الجامعي مدى ما حدث من تطور لأهداف وأدوار التعليم الجامعي، الاجتماعية و هذا ما سنحاول عرضه في نقاط مركزة على النحو التالي :

- كانت الوظيفة الرئيسية للتعليم الجامعي في العصور الوسطى هي التدريس بهدف الحفاظ على التراث وتفسيره وتأويله، وبفعل حركة الإصلاح الديني ونجاح الثورة الفرنسية وبفعل ظهور حركة التصنيع، تغيرت أدوار التعليم الجامعي وتطورت بنيته.
- كان لبروز بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أوربا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر الفضل في نشأة العديد من الجامعات، التي تسعى

للاستجابة لما فرضته هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من حاجات تنموية وطنية وإقليمية. ولذا نجد غالبية جامعات الولايات " University State " في أمريكا ، وكذلك الجامعات المدينية والتي ازدهرت في المدن الصناعية وما يعرف في ألمانيا بمؤسسات " Technische Hachschale" كانت في الواقع تقنية وانطوت على أهداف تطبيقية، وربطت هذه المؤسسات ما بين التعليم والعمل [10].

- أصبح النموذج الألماني تياراً فكرياً في تنظيم التعليم الجامعي وتحديد أدواره، ونازع هذا التيار الجديد ما شاع عن فكرة الجامعة من خلال النموذج الإنجليزي والذي كان الأسبق، وتمثله جامعتا أكسفورد وكمبردج، ويستهدف النموذج الإنجليزي بالدرجة الأولى تنمية الشخصية والتركيز على البناء العقلي والفكري للفرد، ومن ثم أصبحت الجامعات التقليدية أكثر انشغالاً عن ذي قبل بالعديد من الأنشطة والبرامج والفروع المعرفية الجديدة، وتطورت نظم الإدارة بها وأصبحت أكثر ديمقراطية وانفتاحاً على المجتمع الخارجي، واليوم تقوم الجامعات بعدة أنشطة يحددها مورتون Morton في إحدى عشر نشاطاً وهى كما يلي[11]:

جدول رقم (02) أنشطة الجامعات المعاصرة عند Morton

1. التعليم الموازى	2. المحاضرات العامة	3. برامج الدراسة الصيفية	4. الفصول المتميزة
5. خدمات الطباعة والنشر	6. الدراسة المسائية	7. خدمات المكتبات	8 . عقد المؤتمرات وإنتاج الأفلام والأشرطة السمعية
9 . الخدمات الإذاعية والتليفزيونية .	10. مراكز ثابتة للأنشطة الثقافية .	12. خدمات خاصة للمجتمعات المحلية والمعاهد التعليمية وللمجموعات المهنية.	

Source : Griffith , W. ; the American Experiment , In: the Role of University in Adult Education ; conference on the Role of University In Adult Ed. , sirs – El-layyan 21- 29 January ; 1977; P.P (76).

وبصفة عامة فإن بروز الدور الثالث للجامعة أدى إلى تبدل أهداف التعليم الجامعي ، وبفعل التحولات التي شهدها القرن العشرين وبداية القرن 21 أصبح على رأس أولويات أهدافها :

- البحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطويرها والسعي لتطبيقها في شتى المجالات.
- إتاحة فرصة التعليم الجامعي للجماهير لتلبية حاجاتهم الثقافية والمهنية المتجددة.

والجامعة وفق هذا التوجه تحولت من كونها مركزا للبحث الحر للوصول إلى المعرفة وفق ما كان ينادى به جون نيومان New Man في كتابه فكرة الجامعة، إلى جامعة متعددة الوظائف وفق المفهوم الذي وضعه لها كلارك كير Klark Kerr، وهذا أدى إلى إعادة هيكلة تنظيمية للجامعة سواء في هيكلها

الإداري أو في مصادر تمويلها.

سادسا : عوامل الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الاجتماعية

من أهم العوامل التي أدت مع مرور الوقت لتزايد الترابط بين التعليم العالي والمجتمع ما يلي:

أ)- الإصلاحات والتطورات التي حدثت في التعليم الجامعي بعد الثورة الطلابية في نهاية الستينات من القرن العشرين في بعض الدول، نتيجة الاحتياجات التي يفرضها الواقع الاجتماعي، وفلسفة ومحتوى وأنماط التعليم الجامعي[12].

ب)- زيادة الإقبال الشعبي على التعليم الجامعي: حيث استطاعت نوعيات جديدة من الطلاب غزو الجامعة من أبناء الطبقتين المتوسطة والأقل من المتوسطة، بل أصبح أبناء هاتين الطبقتين يشكلون غالبية أفراد هذه المجتمعات الطلابية في الوقت الحاضر[13].

ج)- بروز أهمية اقتصاديات المعرفة: حيث حدث تحول نوعي في الاقتصاد أدى إلى تراجع دور الطبيعة ومصادرها وبروز دور الإنسان، بوصفه فكراً ونظماً، وأصبحت ثروة الدول تقاس بما لديها من معرفة ومعلومات، حيث يعد أهم ميكانيزمات التعامل مع الاقتصاد الرمزي[14]، فالهدف ليس فقط إنتاج معرفة ولكن القدرة على استخدامها، وهذا يحتاج إلى الربط المتواصل ما بين مؤسسات صناعة المعرفة ومؤسسات استهلاكها واستخدامها. ولقد فرض هذا الوضع أنّ الكثير من الشركات أنشأت لنفسها مراكز بحوث تحولت بالفعل بعد ذلك إلى مؤسسات أكاديمية تمنح شهادات علمية.[15]

هذه العوامل وغيرها دفعت مؤسسات التعليم الجامعي في العديد من الدول الغربية والصناعية إلى تهيئة نفسها من الداخل للقيام بهذه المشاركات وأداء دورها في خدمة مجتمعها، وهذا ما يتضح في المتطلبات العامة التي باتت تحكم سلوك أعضاء الهيئة الأكاديمية سواء في تفاعلهم مع بعضهم البعض أو في تعاملهم بحثيا مع مشكلات تهم المجتمع[16]. ومن أهم هذه المتطلبات كما حددتها بعض الدراسات[17]:

1–تناول القضايا الكبيرة وهذا ما يتضح من خلال تولد اتجاه عام لدى أعضاء هيئة التدريس للعمل في أبحاث جماعية ضمن فرق ومشروعات بحثية. وهذا ما تشجع عليه الهيئات العلمية في الدول المتقدمة.

2–تحديد الأهداف والاتفاق عليها، فمن الخبرة الطويلة للجامعات تكونت لدى أعضائها قناعة بضرورة وجود قدر مشترك من الفهم لمفاتيح القضايا لأن التعارض في الأفكار والأهداف هو أسرع طريقة لفشل التحالفات والمشاركات البحثية.

كما كان لتزايد علاقات الجامعة بالمجتمع أثره الواضح على ما أصبح متعارف عليه بين أعضاء هيئة التدريس من أدوار ووظائف عليهم أن يؤدوها مثل: الاشتراك في الندوات لبعض القضايا التي تهم الرأي العام، وإعداد المحاضرات العامة، وتقديم استشارات لبعض المؤسسات، والمشاركة في تطوير أساليب وأدوات

الإنتاج ، والكتابة في الصحف عن بعض القضايا العامة وغير ذلك الكثير من الأدوار الفرعية ...الخ.[18]

سابعا : نماذج لعلاقات الشراكة العالمية بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية

تُحدّد Barbara A. Holland، أهم السمات التي ينبغي أن تتوافر في الحرم الجامعي حتى يكون مؤهلا لإقامة علاقة شراكة أو تحالف فيما يلي:[19]

- أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفى تصورها لأهدافها.
- متابعتها لمشاركات في البحوث مع المؤسسات الصناعية.
- العمل على المشاركة في برامج تعليم صناعي، وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.
- تشارك كمقاول Entrepreneurial في قضايا البحث والتطوير.
- العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلى.
- تحفز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.
- العمل على المشاركة بشكل منتظم من وكالات التنمية الاقتصادية.

و فيما يلي بعض النماذج الرائدة لعلاقات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في العالم:

1- <u>نموذج جامعة استانفورد</u>

يؤكد البعض أنّ هذه الجامعة كانت السبب وراء ظهور وأدى السيلكون، حيث تشاركت بعض مراكز بحوثها مع مؤسسات عدة. ومن الأمثلة على الشراكة الناجحة لهذه الجامعة والتي يمكن التعلم منها، تشاركها مع مؤسسة Hawlelt Packard، حيث تعود العلاقة بينهما إلى الخمسينات، وتحولت هذه العلاقة في الربع الأخير من القرن العشرين لنوع من الشراكة، أدى إلى قصص نجاح مثيرة للاهتمام، والتي تمثلت في تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة تذكر منها. Charles Schwab, Ciscosystems, E.Bay, Netscape, Mike, San Microsystems and Yahoo.

وحسب الأرقام الإحصائية، فان أكثر من نصف 100 بليون دولار أنتجها وأدى السيلكون، كانت من نتاج الشركات التي بدأت من خلال خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ستانفورد.

2- نموذج جامعة Northern Illinois ومؤسسة Westell Technologies

وهى مؤسسة خاصة بخدمات أجهزة الاتصالات. وعرف مشروع الشراكة باسم Northern Illinois University's Business And Industry Services Division (NIV– BIS).[20]

وتم عمل دراسة بعد انتهاء هذا المشروع لتقييمه أشارت نتائجها إلى أن كلا من طرفي العلاقة (الجامعة والشركة) قد استفاد بدرجة كبيرة، حيث زاد إنتاج الشركة في مجال التكنولوجيا بنسبة 7%، وانخفضت معدلات الأخطاء في العمل بنسبة

45%، وانخفضت ساعات تدريب الموظفين بنسبة 64% نظرا لارتفاع مستوى أدائهم، كما اكتسب بعضهم عدة مهارات لم تكن لديهم من قبل منها مهارات تحليل البيانات، ومهارات إعداد برامج التدريب وتنفيذها والإشراف عليها، ومهارات تحديد الحاجات الأدائية المطلوبة، كل ذلك كان نتيجة لمشاركة هؤلاء مع أعضاء هيئة التدريس في الفرق البحثية للمشروع.

ثامنا : الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية الكشف عن بعض أبعاد العلاقة بين الجامعات الجزائرية(بعض جامعات الشرق الجزائري خاصة) وبعض المؤسسات المؤسسات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية)، وكذلك الوقوف على بعض معوقات إقامة علاقات تعاون وتشارك فعالة من وجهة نظر المسئولين عن إقامة هذه العلاقة سواء في المؤسسات الإنتاجية أوفى الجامعات. كما تستهدف الدراسة استقراء اقتراحاتهم لتطوير علاقات التعاون والمشاركة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

1.8. أدوات الدراسة

استخدمت الدراسة استمارتين تطرحان نفس الأسئلة، ولكن كل بصيغة تناسب العينة الموجهة لها. الاستمارة الأولى وجهت لمؤسسات التعليم العالي، بحيث يجيب عنها الأساتذة وبعض المسئولين الإداريين فيها، والثانية وجهت للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية (والمقصود بها المصانع وبعض الشركات الصناعية والاقتصادية مثل: اسبات عنابة ، سونلغاز ، اسميدال....الخ) والمؤسسات الخدمية وهي المؤسسات الصحية (المستشفيات العامة و الخاصة) والتعليم ومديريات السكن والخدمات الاجتماعية والمياه .

2.8. عينة الدراسة

وقد اعتمدنا في السحب على الطريقة العشوائية البسيطة من المجتمع الأصلي وحسب Deketele, J, M"[21]: "تستعمل الطريقة العشوائية عادة عندما يكون بالإمكان إحصاء المجتمع الأصلي ، و تتطلب هذه الطريقة الحصول على قائمة مفردات المجتمع المدروس، وترقيمها من 1 إلى N وتختار أول مفردة بالصدفة من بداية القائمة و الآخرين يتم اختيارهم بفروق متساوية مثل: (14، 24، 34 ،44...) وقدرت عينة الدراسة بـ: 77 مفردة، اشتملت على 42 مفردة في مؤسسات التعليم العالي و35 في المؤسسات الاقتصادية (إنتاجية وخدمية)، موزعة على النحو التالي:

1. **عينة الجامعات:** حيث تم توزيع 60 استمارة في جامعات 08 ماي 45 قالمة، منتوري قسنطينة، باجي مختار عنابة، فرحات عباس سطيف، المركز الجامعي بالطارف بتخصصات مختلفة استعدنا منها 46 استمارة منها 4 استمارات غير مكتملة الإجابة، وتبقى 42 استمارة اعتبرت حسب الباحثة مستوفية للشروط.

اغلبهم ذكور وذلك بـــ33 مفردة بنسبة 78.57 % من مجموع أفراد العينة، و09 إناث بنسبة 21.42% وأغلبيتهم من فئة عمرية تتراوح بين 45–55 سنة وذلك بنسبة 64.28 % من المجموع الكلي لإفراد العينة، 80.95 % منهم حاصلين على الدكتوراه، و73.80 % منهم تتراوح أقدميتهم بين 15– 20 سنة.

2. **عينة المؤسسات الاقتصادية:** فقد تم توزيع 60 استمارة على مؤسسات إنتاجية واقتصادية وصناعية في ولايات عنابة وقسنطينة والطارف وبعض المؤسسات الصحية والإسكان والري والمياه والبريد والمواصلات والشئون الاجتماعية، استعدنا منها 38 استمارة منها 3 استمارات فارغة لم يتم ملأها. تم استبعادها، وأغلبية المستجوبين من الذكور وذلك بنسبة 91.42 %، 30 مفردة منهم تتراوح أعمارهم بين 40–45 سنة و ذلك بنسبة 85.71 %.

3. أمّا الحدود الزمنية والمكانية لهذه الدراسة فقد تمت في الفتـــرة مـــا بـــين شهري جانفي وافريل 2008.

3.8. صدق و ثبات الاستمـــــــــارة: تمَّ التحقق من صدق الاستمارة بطريقتين:

1.3.8. صدق المحكمين: حيث تم عرض الاستمارتين (الموجهة لمؤسسات التعليم العالي وكذا للمؤسسات الاقتصادية) في صورتهما الأولية على (**10**) أساتذة ومتخصصين في المنهجية وعلم الاجتماع والاقتصاد في جامعات جزائرية وأجنبية غربية وعربية، حيث ثم التأكد من مدى انتماء كل فقرة إلى المجال ومدى مناسبتهما وسلامتهما اللغوية، وكانت نسبة الاتفاق بين المحكمين 95 % ، وهي نسبة مرتفعة توحي بالثقة في فقرات الاستمارتين، وبناءا على ذلك تم حذف بعض الفقرات، واستقرت الاستمارتين على صورتهما النهائية المعتمدة في هذه الدراسة.

2.3.8. صدق المحتوى والاتساق البنائي: استمدت الاستمارة صدقها البنائي من خلال الرجوع إلى الفكر التربوي والسوسيو– إقتصادي المعاصر المتصل بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي وخدمة المجتمع والجودة ISO والتنمية ...الخ، بما يحويه من دراسات ووثائق وبحوث، ولذلك يمكن القول بان الاستمارة بنيت على إطار فكري مرجعي له صدقه البنائي .

كما استخدمت الدراسة الحالية صدق المحتوى Content Validity بهدف التأكد من مدى تحقيق الاستمارتين للأهداف المرجوة من تطبيقهما وتمثيل العبارات للأبعاد والمستويات التي جاءت فيهما ومدى تمثيلها لواقع الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية (الخدمية والإنتاجية).

3.3.8. معامل الثبات: تم تحديد معامل الثبات في هذه الدراسة وفقا للمعادلة التالية:

$$C\,R = \frac{2M}{N1\ N2}$$

حيث M =عدد الفقرات التي يتفق عليها الباحثون، N1 N2 = مجموع الفقرات التي حللت وأجيب عنها. ولقد تم حساب معامل الثبات وفقا للمعادلة السابقة فكانت قيمة 0 ,88 وهي نسبة مقبولة، تشير إلى أن الأداة على درجة عالية من الثبات.

4.8. نتائج الدراسة

تؤكد النتائج أنه على الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي تسعى للارتباط لعلاقات تعاون وتشارك مع مؤسسات المجتمع الأخرى من الأساتذة والإداريين والمسئولين الذين يعملون في هذا القطاع، إلا أننا لا نجد نفس الدرجة من الاهتمام على إقامة هذه العلاقات لدى المؤسسات الاقتصادية، ومن ثم يعنى أن الخلل في إقامة هذه العلاقة يرجع بدرجة أكبر إلى الأسلوب الذي تعمل وفقا له هذه المؤسسات، ومدى إيمان القائمين عليها بأهمية التعليم الجامعي، وكذلك ما تستخدمه من تكنولوجيا ونظام إدارة، حيث يتم في الغالب استيراده ونقله من خبرات الشركات العالمية دون اللجوء لتطويره من خلال المؤسسات العلمية المحلية.

والسؤال الثاني كان موجه لمن يقرون بوجود علاقة تعاونية بين مؤسستهم والطرف الآخر، وكان يسأل عن طبيعة هذه العلاقة. ولقد أجابت المؤسسات الاقتصادية بأنها لا تقدم دعما مالياً لأي من المؤسسات الجامعية، وإنما تقتصر العلاقة بينهم على التعاون العلمي وهذا ما يراه أيضاً الأساتذة والمسئولين في قطاع التعليم العالي، وأن كان البعض منهم يؤكد بأن جامعتهم تتلقى دعما مالياً في شكل تبرعات بأجهزة ودعم مالي لتنظيم ملتقيات أو أيام دراسية من بعض مؤسسات المجتمع الأخرى.

وبالسؤال عن أهم مجالات التعاون كما تراها العينتان، فكانت الإجابة كما يلي:

جدول رقم (03) مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية

مجالات التعاون	مؤسسات التعليم العالي				المؤسسات الاقتصادية			
	نعم	%	لا	%	نعم	%	لا	%
خدمات استشارية	03	07.89	02	50	02	10.52	05	31.25
تنظيم وتنفيذ برامج تدريب	16	42.10	00	00	07	36.84	03	18.75
بحوث نظرية	05	13.15	01	25	00	00	07	43.75
بحوث تطبيقية	14	36.84	01	25	10	52.63	01	06.25
المجموع الكلي	38	100	04	100	19	100	16	100

المصدر : من إعداد الباحثة

ويتضح من الإجابات الواردة في الجدول السابق أن الجانبين يتفقان على أن أغلب الخدمات تتركز في تنظيم وتنفيذ برامج تدريب بـــ42.10 %، وتأتى البحوث التطبيقية الاستشارات بعد ذلك من حيث الأهمية بـ36.84% من وجهة نظر مؤسسات التعليم العالي بينما المؤسسات الاقتصادية، ترى أن البحوث التطبيقية تحتل المرتبة الأولى بـ52.63 % من حيث أهمية العلاقة بينها.
ومن الملاحظ أن البحوث النظرية لا تحتل سوى المرتبة الدنيا من حيث الأهمية وبنسبة ضئيلة حيث بلغت قيما يتعلّق بالمؤسسات الاقتصادية 00 %. وعلى الرغم من أهمية التدريب وذا الخدمات الاستشارية كمجال للعلاقة بين الطرفين، إلا أن النسب المتدنية لأهميته كمجال للتعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، يؤكد على هامشية رؤية هذه الأخيرة للجامعات ولدورها في تطوير العمل والتكنولوجيا والتنظيم الإداري الذي تعمل هذه المؤسسات وفقاً له والأمر ذاته بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي وذلك بـ07.89% و10.52 % .

- **الاستشارات**

لقد تم توجيه عدة أسئلة حول مجالات الاستشارات وطريقة طلبها ومدتها وأثرها على طرفي العلاقة التعاونية، وكانت آراء العينتين كما يلي:
بالنسبة لنمط الخدمة من حيث المدة الزمنية، حيث تم تقسيمها إلى خدمات قصيرة المدى وهى التي تستغرق أقل من عام، وخدمات طويلة المدى وهى التي تستغرق أكثر من عام، وبالسؤال عن مجالات الخدمات الاستشارية المطلوبة، فكانت الإجابات كما يلي:

جدول رقم (04) مجالات الاستشارات التي قدمتها مؤسسات التعليم العالي للمؤسسات الاقتصادية

مجالات الاستشارة	مؤسسات التعليم العالي				المؤسسات الاقتصادية			
	نعم	%	لا	%	نعم	%	لا	%
دراسات متعلقة بالتخطيط	03	13.04	02	10.52	04	22.22	02	11.76
تطوير التكنولوجيا المستخدمة	04	17.39	04	21.05	06	33.33	03	17.64
تطوير الهيكل الإداري للمؤسسات	10	43.47	02	10.52	05	27.77	06	35.29
خدمات التسويق	04	17.39	06	31.57	01	05.55	02	11.76
المساعدة في حل بعض المشكلات الطارئة	02	08.69	05	26.31	02	11.11	04	23.52
المجموع الكلي	23	100	19	100	18	100	17	100

المصدر : من إعداد الباحثة

من الجدول السابق يتضح أن معظم الخدمات الاستشارية التي تطلبها المؤسسات الاقتصادية تقع في مجال تطوير التكنولوجيا المستخدمة وذلك بـــ33.33 %، ويأتي

بعد ذلك تطوير الهيكل الإداري للمؤسسات بـــ27.77 % ودراسات متعلقة بالتخطيط بـــ22.22 %، أمّا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي فيرى 43.47 % من أساتذتها ومسئوليها أنّ مجالات الاستشارات التي تقدمها إلى المؤسسات الاقتصادية تتمثل في تطوير الهيكل الإداري للمؤسسات.

- **البحـــــــوث**

نظراً لأهمية البحوث في نقل التكنولوجيا، وفي تطوير نظم العمل فكان من الضروري الوقوف على واقع الشراكة بين الطرفين في مجال البحث العلمي والتطوير. وبالسؤال عما إذا كانت بعض المؤسسات قد قامت بالتعاقد مع الجامعات للقيام ببحوث، فلقد أجابت **03 مؤسسات فقط** بأنهما قد تعاقدتا مع مراكز بحثية جامعية للقيام ببحوث، بينما أقر بعض المسئولين بتعاقدهم مع بعض المؤسسات الاقتصادية لإجراء بعض البحوث.

ونظراً لأن الشراكة الحقيقية في إجراء البحوث تظهر في التعاون بين الطرفين في إجراء البحوث وليس في انفراد الجامعات بعملية البحث نظير الحصول على مقابل مادي، ولاستقصاء مستوى الشراكة تم طرح بعض الأسئلة على طرفي العلاقة، وكانت إجاباتهم **كما يلي:**-

بالنسبة لأماكن إجراء البحوث ، فلقد أجمعت العينتان على أن البحـــوث المتعاقـــد عليها أجريت بشكل كامل داخل معامل تجارب الجامعـــات والأقســـام الأكاديميـــة لافتقار العديد من المؤسسات لمعامل أو مراكز بحث داخلهـــا، وأن كانـــت بعـــض البحوث تم الاستعانة في إجرائها ببعض معامل الجهات البحثية خارج الجامعـــات، كما يتضح من الإجابات ندرة قيام كليات العلوم الإنسانية بأية بحوث بتكليـــف مـــن المؤسسات الاقتصادية.

وبالاستفسار عما إذا كانت نتائج هذه البحوث وضعت موضع التنفيذ، فكانت الإجابة بنعم من قبل 14 مسئول بنسبة 40%، بينما 60 % أجابوا بـــ: لا

- **إعداد الموارد البشرية**

بالرغم من أن عملية إعداد الموارد البشرية هو جوهر رسالة الجامعة، إلا أنها لا ينبغي أن تكون عملية نمطية، فهي عملية ينبغي أن تكون متطورة بحكم تطـــور متطلبات الأداء المهني، التي تتوقف على حسن استقراء الجامعة لحاجـــات ســـوق العمل ومؤسسات العمل المختلفة في نوعية وكفاءة الموارد البشرية التـــي تتـــولى إعدادها، ولذا فإن التواصل بين الجامعة والمؤسسات المستخدمة لهذه الموارد عملية ضرورية من أجل ضمان عملية التطوير المستمر في إعداد هذه الإطارات، ولـــذا حاولت دراستنا الوقوف على فعالية التواصل بين الجامعـــة وبعـــض المؤسســـات الاقتصادية وذلك من خلال بعض الأسئلة، وكانت الإجابات كما يلي:

جدول رقم (05) مستوى الرضا على الخريج الجديد

مستـــــــــــــــــــوى الرضا	المؤسسات		الجامعات	
	ت	%	ت	%
رضا تام	08	22.85	24	57.14
رضا متوسط	25	71.42	16	38.09
رضا قليل	10	28.57	02	04.76
غير راض تماماً	07	20	00	00
المجمـــــــــــــــــوع الكلي	35	100	42	100

المصدر: من إعداد الباحثة

ومن الإجابات السابقة للعينتين يمكن القول بأن التباين في وجهة النظر يرجع لاختلاف معاييرهم لمقياس كفاءة الخريجين، فالجامعات تعتمد إلى حد كبير على الاختبارات اللفظية أو الكتابية. بينما تحكم المؤسسات على كفاءة الخريج من خلال الممارسة الفعلية للعمل، وهذا يؤكد على انعدام المشاركة بين الجانبين في التخطيط والتنفيذ لإعداد الإطارات البشرية. وبسؤال العينتين عن الأسباب التي تحد من الشراكة الفعالة بين الجامعات المؤسسات الاقتصادية، كانت وجهة نظر مسئولي المؤسسات الاقتصادية كما يلي:

جدول رقم (06) الأسباب التي تحد من الشراكة الفعالة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية كما يراها مسئولوها

الأسبـــــــــــــــــاب	ت	%
اكتفاء المؤسسات الإنتاجية والخدمية بما لديها من خبراء لحل مشكلات العمل بها	10	06.57
انشغال الجامعات بأدوارها في التدريس والبحث	34	22.36
ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في المؤسسة	09	05.92
عدم توافر معلومات عما يمكن للجامعة أن تقدمه من خدمات	19	12.5
انعزال الجامعة عن مجريات الحياة في المجتمع	20	13.15
عدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع	07	04.60
استعانة الكثير من المؤسسات بمراكز بحث أجنبية	18	11.84
عدم توافر التمويل اللازم للاستفادة من الخدمة الجامعية	04	02.63
اعتماد المؤسسات على تقنيات ونظم عمل حديثة لم تهتم بها الجامعات بعد	31	20.39
المجمـــــــــــــــــوع الكلي	152	100

المصدر: من إعداد الباحثة

أما بالنسبة لوجهة نظر الأساتذة و مسئولو حول الأسباب التي تحـــد مـــن شـــراكة الجامعات و المؤسسات الاقتصادية فكانت كما يلي:

جدول رقم (07) الأسباب التي تحد من الشراكة الفعالة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية كما يراها الأساتذة و مسئولو الجامعات

الأسبـــــــــــــــاب	ت	%
ضعف الموارد المالية التي تخصصـــها المؤسســـات لعمليـــة البحـــث والتطوير	17	09.44
جمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي	40	22.22
انشغال الجامعات بأدوارها في البحث والتدريس	31	17.22
عدم توافر معلومات عما تحتاجه المؤسسات الإنتاجية والخدميـــة مـــن خدمات في مجالات التدريب والبحوث والاستشارات	29	16.11
اكتفاء العديد من المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء	18	10
كثيراً ما تلجا بعض المؤسسات الإنتاجية للخبرة الأجنبية للحصول على استشارتها وخدمتها البحثية	09	05
بعض المؤسسات تستخدم تقنيات وتعمل وفق نظم حديثة تفوق خيارتنا	11	06.11
ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بطبيعة العمـــل الـــذي تقـــوم بـــه المؤسسات	25	13.88
المجمـــــــــــــوع الكلي	180	100

المصدر: من إعداد الباحثة

ومن الواضح أن ما هو متوفر من قنوات تحكمه قوانين تتسم بعدم المرونـــة ممـــا يجعل كل طرف يكتفي بما لديه من خبرات ، كما أن قلة التمويل سواء من جانـــب المؤسسات لعمليات البحث والتطوير ، وكذلك من جانب الجامعات تحد كثيراً مـــن علاقات التشارك، وفي نفس الإطار تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير على ظهور بوادر ضعف مكانة الجامعة في المجتمع، وافتقادها لهويتها التي عرفت بها، إلى حد يصل إلى الزعم بأنها فقدت دورها القيادي في المجتمع، ومما تدلل به هذه الدراسات والتقارير على هذا الضعف ما يلي:[22]

1- ازدياد المسافة اتساعا بين الجامعة من جانب والتطور الاجتماعي من جانـــب آخر، وذلك لتزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات ، و عـــدم مواكبـــة الجامعة في إعدادها لهم لمتطلبات المهن من حيث المهارات العملية والمعرفة، وإتقان بعض اللغات...الخ، وهى تلك المهارات والخبرات التي أصبح يطلبهـــا سوق العمل.

2- هبطت وظيفة الجامعة من التفكير والتنظيم للمجتمـــع، إلـــى إمـــداد الصـــفوة الحاكمة بالموظفين من الأساتذة، والذين لم يعودوا قادة، بـــل خبـــراء يؤخـــذ برأيهم أحيانا، ولا يؤخذ به أحيانا أخرى.

3- انخفاض مستوى العملية التعليمية في جامعاتنا، فلم تعد تغرس فـــي الطالـــب ملكات الخلق والإبداع ولا تكسب القيم الدافعة للأخذ بالمنهج العلمي، بل أصبح الطالب داخلها مغتربا عن العلم، كنتيجة وسبب في آن واحد عن اغترابه عـــن مناخ التعليم الجامعي الحالي.[23]

4- فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على وظيفة أو عمل، فكثير من الطلاب في الوقت الحاضر انحصرت دوافعهم للحصول على مؤهل جامعي في الدوافع الاجتماعية وليست الإنتاجية.

-5

الخلاصة

تزايدت وتعقدت علاقات مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة بمجتمعاتها المحلية. وما كان لهذه العلاقات أن تنشأ وتستمر لولا ما توفر لها من مقومات، نذكر منها نمط التنمية المتبع في هذه الدول، وما وفرته مجتمعاتها من سياق ثقافي أتاح لمؤسسات التعليم العالي مناخاً يحوى مجموعة من القيم الداعمة للاعتماد على الذات، واستخدام العقل وطلب المعرفة واستخدامها. كما كان من مقومات استمرار هذه العلاقة ما توفر لمؤسسات التعليم العالي من خبرة ومرونة إدارية جنبتها الجمود الفكري والانعزال، ولكل من الدول المتقدمة تجربتها الخاصة في ربط مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها المحلى، ويكمن نجاح كل تجربة من هذه التجارب في أنها لم تقلد بعضها، وإنما كانت نابعة من ظروف كل مجتمع وإمكاناته.

أمّا في الجزائر فمازالت علاقة مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها المحلى تقف عند حدود الأمنيات، والتي قد تحمل الوعي بأهميتها وضرورتها والحماس لإقامتها. بينما تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى شكلية هذه العلاقة، حيث تقف عند حدود المشاركة في تنظيم وتنفيذ بعض برامج التدريب، وتقديم بعض الاستشارات أو تقديم تفسير وبحث لأسباب بعض المشكلات الوقتية، أما تلك القضايا المرتبطة بجوهر عملية التنمية، وخاصة تلك التي تحتاج لمشاركات في قضايا البحث والتطوير، فتكاد تكون المشاركات حولها معدومة. ويغلب عليها الفردية.

المراجع و الهوامش

[1] Sallehuddin Ibrahim : the role of university in promoting and developing technology : a case study of Universiti Teknologi Malaysia; Higher Education policy; vol. 10; No. 2; NY, 1997, P.P (121-126).

[2]http://www.mesrs.dz

[3]http://www.oed.com/learning

[4]De la Garza & Others: “Teaming Up: Higher Education – Business partnerships and Alliances in North America”. the North American Leadership Seminar; Business and Higher Education in North American : Creating New Alliances, 37 Nov. Mexico ,1997 . منقول من موقع : http://www. Conahec. org/English / unrstndg. Htm

[5] محمد السيد سليم: " الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم" – في: المؤسسة الجامعية فكرة و دور– مجلة الفكر العربي– العدد العشرين مارس / إبريل 1981 السنة الثالثة ، (د ب) ، ص ص (175 – 193) .

[6]Cabal , A. B. : The university as an institution today; UNESCO Publishing Paris , 1993. P. (30).

[7]Rita Johnston; The University of the future, Boyer revisited; Higher Education, n° 36, NY,1998 P.p. (253 – 272).

[8]Thomas , N. L. , Community Perceptions, What Higher Education Can Learn by Listening to Communities منقول من موقع :
http: //www.oup. org.

[9] أ بوسعادة رشيد وأ. بوبكر سمير: "الجامعة المنتجة" – التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين:(الدراسات المرجعية) – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس – 2000 – ص ص (267–294).

[10] مايكل شاتوك: المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين– عالم الفكر – المجلد 24– العددان (1 ،2) – ديسمبر 1995 – ص ص (35 – 50) .و كذلك :
Cabal , A. B: op cit. p25.

[11]Griffith , W: the American Experiment , In: the Role of University in Adult Education ; conference on the Role of University In Adult Ed. , sirs – El-layyan 21- 29 January , 1977, Pp (65- 86).

[12]محمد السيد سليم : مرجع سبق ذكره ص 180 .

[13]Ross, M.G.: the University – the Anatomy of Academe , Mc. Grow hill, N.Y. 1979; P (121).

[14]إسماعيل صبري عبد الله: العرب والعولمة–العولمة والاقتصاد والتنمية العربية– نقلا عن:أسامة أمين الخولي: العرب والعولمة–مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998 ص (388).

[15]ومن أهم الشركات التي تقدم الآن برامج دراسية : شركة آرثر العالمية للبحث والاستشارات ومقرها ولاية ماساسوستش ، حيث تقدم هذه الشركة برنامجا لمنح درجة الماجستير في الإدارة، ويعد هذا البرنامج تطوير لمشروع قامت به الشركة في مجال التطوير الإداري والاقتصادي بنيجريا وتختار المدرسين من بين المستشارين في هذه الشركة بالإضافة لبعض الأساتذة من الجامعات والكليات المجاورة ، قد اعترف اتحاد كليات نيوإنجلد عام 1976 بالبرامج التعليمية والشهادات التي تمنحها هذه الشركة أنظر هنا : جبرولد أيس : التعليم العالي في مجتمع متعلم – ترجمة شحادة فارع– دار البشير – عمان – 1991 – ص ص (111 – 113).

[16]Richard M. Lernner & Lou Anna K.Simon : op cit . p.p 377 .

[17]Elain Marin; changing Academic work ;Open University pres; Buckingham, 1999. p.p. (96 – 107).

[18]James L. Bess; University Organization; A Matrix Analysis of the Academic Professions ; Human sciences press, N.Y. 1982.pp 49 – 52.

[19]Rosan, R.M., The Key Role of Universities in Our Nation's Economic Growth and Urban Revitalization منقول من موقع :
http : // experts. uli. org/content/whos affrcers/Rosan /htm.

[20]The Legal Constitution Committee; Training Partnership Yeelds Business for Growing Company; National Alliance of Business; Veracuz , Mexico; June 1997. منقول من موقع :

http:// www.elnet. org/nasf/default.asp

[21]Deketele, J, M : Méthodologie De L'observation, France 1983 Page 239.

[22]من أهم الدراسات والتقارير : دراسات كل من : سعيد إسماعيل على : التعليم الجامعي فى الوطن العربي – الكتاب السنوي فى التربية وعلم النفس – المجلد 13– دار الفكر العربي – 1987 . و كذلك : نادر فرجاني : مساهمة التعليم العالي فى التنمية، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (237) ، لبنان ، نوفمبر 1998 ، صص (83– 108).

[23]Bloom, David E : Mastering Globalization : From Ideas to Action on Higher Education Reform, Harvard university , 19 September, 2002, pp. 5-6.